



الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف: ٥٦٠١٤١٧ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٠١٥٤٢ (٩٦٢٦)

صندوق بريد: ٩٤٠٧٤٣

عمان ١١١٩٤ الاردن

مصدق
- الموجه
- نسخة حضانة
- نسخة عقد
[Signature]

الرقم : 227/17/13/1

التاريخ : 2015/3/9

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

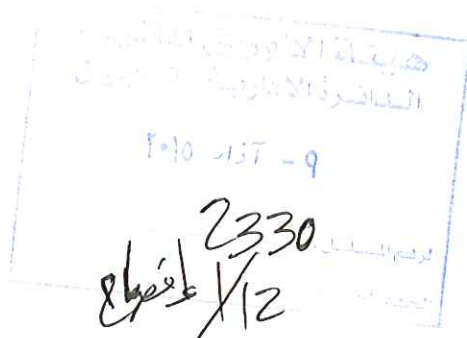
تحية طيبة وبعد،

لاحقاً لكتابنا رقم 208/15/13/1 تاريخ 2015/3/2 ، المتضمن إعلامكم بقرارات الهيئة العامة للشركة المتخذة في إجتماعها الثامن عشر بتاريخ 2014/3/2.

أرفق لكم صورة طبق الأصل مُصدقة حسب الأصول من محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة الثامن عشر المعتمد من قبل مندوب مراقب عام الشركات بتاريخ 2015/3/9.

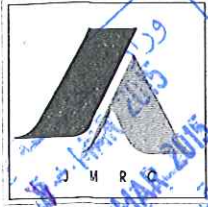
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

[Signature]
إبراهيم الظاهر
المدير العام



المرفقات (1)

2/1



محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الثامن عشر

المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢

بناءً على الدعوة الموجهة لمساهمي الشركة بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١، عقدت الهيئة العامة للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري إجتماعها العادي الثامن عشر في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين الموافق ٢٠١٥/٣/٢ في قاعة الاجتماعات في البنك المركزي الأردني برئاسة عطوفة الدكتور عادل الشركس نائب محافظ البنك المركزي الأردني رئيس مجلس إدارة الشركة، وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل للمساهمين.

حضر الإجتماع السيد عامر عبيدات مندوب مراقب عام الشركات.

بدأ رئيس الجلسة بالترحيب بمندوب مراقب عام الشركات وبمدققي الحسابات -المهنيون العرب- وبممثلي الهيئة العامة وبوسائل الإعلام.

أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الجلسة قانونية وأن القرارات الصادرة عنها ملزمة قانونياً - حسب ما ينص عليه قانون الشركات-، حيث ذكر بأن النصاب القانوني للإجتماع متوفر بحضور (١٢) مساهم من أصل (١٧) مساهم يحملون أسهماً بالأصل (٤,٠٨٥,٠٠٠) سهم وتشكل ما نسبته (٨١,٧%) من رأس مال الشركة البالغ (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار، كما أعلن عن حضور (١٠) أعضاء من مجلس إدارة الشركة من أصل (١١) عضواً، وعن حضور مدققي حسابات الشركة - المهنيون العرب -، وأشار إلى أنه تم إرسال دعوات إجتماع الهيئة العامة للمساهمين والنشر حسب الأصول ووفق أحكام القانون .

قام رئيس الجلسة بتعيين السيد مروان العمر- مدير مكتب الشؤون القانونية في الشركة - كاتباً للجلسة. وجرى الإقتراح والتثنية بالموافقة على تعيين السيد زياد أسعد غنما - ممثل البنك المركزي الأردني- والسيد عادل إبراهيم أسعد - ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل- مراقبين لفرز الأصوات، كما أقرت الهيئة العامة جدول الأعمال بعد أن تمت الموافقة على الإقتراح بدمج البندين (٢) و (٤) من جدول الأعمال وبحثهما معاً بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة.



وجرت وقائع الإجتماع على النحو التالي :-

أولاً: تلاوة وإقرار محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السابع عشر:-

قام كاتب الجلسة بتلاوة محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السابع عشر الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٣. وإستفسر مندوب مراقب عام الشركات وكذلك رئيس الجلسة إذا كانت لدى أي من المساهمين الحضور أية ملاحظات حول محضر الإجتماع. وحيث لم تكن هناك أية ملاحظات، تم بالإجماع إقرار محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السابع عشر.

ثانياً: تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١:

قام مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١. ولم يبد أي من المساهمين أية ملاحظات أو إستفسارات حوله.

ثالثاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة السنوي الثامن عشر عن السنة المالية ٢٠١٤ وخطة

عمل الشركة لسنة ٢٠١٥ والمصادقة عليهما، والإطلاع على بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ ومناقشتها والمصادقة عليها وإبراء ذمة مجلس الإدارة :-

بعد أن وافقت الهيئة العامة على دمج البندين (٢) و (٤) من جدول الأعمال طلب رئيس الجلسة من المدير العام إيجاز ما جاء بالتقرير السنوي والبيانات المالية المتعلقة بالعام ٢٠١٤.

إستعرض المدير العام أهم إنجازات الشركة خلال عام ٢٠١٤ ، وذكر بأن الشركة منحت خلال عام ٢٠١٤ قروضاً بمبلغ (٦٤) مليون دينار للبنوك ولشركات التأجير التمويلي لإعادة تمويل قروض سكنية ممنوحة من قبلها، ليصبح إجمالي قيمة قروض إعادة التمويل



التي منحتها الشركة منذ تأسيسها ولغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ (٨٢٢,١٤٦) مليون دينار. مما يُشير إلى أن إجمالي أرصدة القروض السكنية التي مُنحت من قبل البنوك والمؤسسات المالية والتي تم إعادة تمويلها من قبل الشركة قد تجاوزت المليار دينار.

وبلغت أرصدة قروض إعادة التمويل بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ (١٢٧,٥٣٤) مليون دينار. علماً بأن قيمة الضمانات القائمة المقدمة للشركة لقاء أرصدة هذه القروض تبلغ (١٢٨,٣٨٣) مليون دينار.

وأوضح المدير العام بأن الشركة قامت خلال عام ٢٠١٤ بإصدار أسناد قرض في سوق رأس المال المحلي بقيمة اسمية (٦٩) مليون دينار، وبذلك إرتفع مجموع ما أصدرته الشركة من أسناد القرض منذ تأسيسها وحتى تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى (٩١٣,٦٥٠) مليون دينار. علماً بأن الرصيد القائم لأسناد القرض الصادرة عن الشركة كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ بلغ (١١٥,٠٠٠) مليون دينار.

وأشار المدير العام إلى أن اسناد القرض الصادرة عن الشركة مضمونة بموجودات الشركة، التي من ضمنها قروض إعادة التمويل الممنوحة للبنوك وللمؤسسات المالية والمضمونة برهونات عقارية محولة أصولياً لأمر الشركة، ولا تقل القيمة المتبقية لهذه الضمانات عن (١٢٠%) من قيمة قروض إعادة التمويل، أو بضمانات مؤقتة حسب ما تنص عليه سياسة الإقراض المعتمدة لدى الشركة والمتمثلة بالسندات الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها وأذونات الخزينة والتي يتم رهنها لصالح الشركة لدى البنك المركزي أو أسناد القرض الصادرة عن الشركة.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية فقد أشار المدير العام إلى أن رصيد قروض إعادة التمويل إرتفع بمبلغ (١٢٩,٢٤٦) مليون دينار وبنسبة (١٧,٨%) ليصل إلى (١٢٧,٥٣٤) مليون دينار مقارنة مع (١٠٨,٢٨٨) مليون دينار في نهاية العام السابق.

كما أرتفع رصيد أسناد القرض بمبلغ (٢٥,٥٠٠) مليون دينار وبنسبة ٢٨,٥% ليصل إلى (١١٥,٠٠٠) مليون دينار مقارنة مع (٨٩,٥٠٠) مليون دينار في نهاية العام السابق.

عبدالله

عبدالله



وارتفع رصيد حقوق الملكية بمبلغ (٠,٢٧٧) مليون دينار وبنسبة ٢,٩% ليصل إلى (٩,٧٢٩) مليون دينار مقارنة مع (٩,٤٥٢) مليون دينار في نفس الفترة من العام السابق.

وارتفع مجمل ربح العمليات بمبلغ (٠,٠١١) مليون دينار وبنسبة ٠,٥٠% ليصل إلى (٢,٢٤٥) مليون دينار مقارنة مع (٢,٢٣٤) مليون دينار في نفس الفترة من العام السابق.

وبلغ صافي ربح الفترة قبل الضريبة (١,٣٠٨) مليون دينار مقارنة مع (١,٤١٢) مليون دينار ، في نفس الفترة من العام السابق.

وفيما يتعلق بالخطوة المستقبلية للشركة فقد أوضح المدير العام أن مجلس الإدارة قد أقر الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٥ والتي تهدف إلى منح قروض إعادة تمويل قروض سكنية بما قيمته (٧١) مليون دينار وإلى توفير الأموال اللازمة لذلك من خلال طرح أسناد قرض في سوق رأس المال المحلي. ومن المتوقع أن تكون نتائج أعمال الشركة خلال عام ٢٠١٥ مقارنة - إلى حد ما - لما تحقق عام ٢٠١٤.

وأكد المدير العام على أن دعم أعضاء الهيئة العامة وإهتمامهم بالدور الذي تؤديه الشركة -خدمة للجهاز المصرفي بشكل خاص وللإقتصاد الوطني بشكل عام- سيكون عاملاً رئيساً في تحقيق أهداف الشركة .

و تمنى المدير العام أن يحقق الجهاز المصرفي الأردني المزيد من القوة والنجاح، مقدراً للحكومة دعمها الدائم للدور الذي تقوم به الشركة ومقدماً الشكر إلى معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي وإلى عطوفة الدكتور عادل الشركس نائب محافظ البنك المركزي رئيس مجلس إدارة الشركة وإلى العاملين في البنك المركزي الأردني على رعايتهم وإهتمامهم المتواصل في تعزيز دور الشركة.

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات



بعد ذلك أتاح رئيس الجلسة المجال للمساهمين للإستفسار والمناقشة. وحيث لم يكن هناك أية إستفسارات.

قررت الهيئة العامة بالإجماع ما يلي:

- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة السنوي الثامن عشر عن السنة المالية ٢٠١٤ وعلى خطة عمل الشركة لسنة ٢٠١٥.
- المصادقة على البيانات المالية للشركة كما هي بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١.
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة ١٢% من رأس المال.
- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحدود القانون.

رابعاً: إنتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٥ وتحديد أتعابهم.

وافقت الهيئة العامة على إنتخاب السادة المهنيون العرب (أعضاء في جرانت ثورنتون العالمية) لتدقيق حسابات الشركة لعام ٢٠١٥ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وفي نهاية الإجتماع شكر رئيس الجلسة أعضاء الهيئة العامة ومندوب مراقب عام الشركات على حضورهم ، كما شكر أعضاء مجلس الإدارة ومدير عام الشركة وموظفيها على جهودهم وعلى النتائج المتحققة خلال العام ٢٠١٤، وأعلن إنتهاء الجلسة في تمام الساعة الحادية عشر.



رئيس الجلسة

كاتب الجلسة

د. عادل الشركس

عامر عبيدات

مروان العمر